اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

اسعار المواد الغذائية

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
بيض المائدة	طبقة ٣٠ بيضة	٣٥٠٠
زيت نباتي تركي	عبوة لتر	١٦٥٠
لحم البقر	١ كغم	٦٥٠٠
لحم الغنم	١ كغم	٦٥٠٠
لحم الدجاج المستورد	١ كغم	٢٥٠٠
لحم الدجاج المحلي	١ كغم	٣٠٠٠
معجون طماطة ايراني	علبة ١ كغم	١٥٠٠

مهام الدولة العراقية في السوق التنافسية

د. ثائر العاني

ينبغي ممارسة الدولة ومؤسساتها اشكالا متعددة من التدخل المباشر وغير المباشر بهدف توجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي، وقد تعتمد اسلوب التخطيط الجزئي او المشروعي في اقتصاد السوق، ومن خلال نظرة تاريخية واستنادا الى اسس ومبادئ النظرية الاقتصادية نلاحظ اهمية هيئة التخطيط في العراق في تحديد الاهداف بدلا من السوق على الرغم من صعوبة ذلك من الناحية العملية، فلا بد ان تغدو الخطة القومية وليست اليات السوق هي المنظم الاساس لحركته والاداة السياسية الاكثر فاعلية لتوزيع الموارد وتلبية حاجات المجتمع العراقي.

ذلك ان تطور النظريات الاقتصادية ونمو الاسواق وتحولها من حالة المنافسة الى الاحتكار باشكاله المتعددة جعلت آلية الاسعار الية مشوهة بسبب غياب الحرية لكل من المنتجين والمستهلكين وفاعلية قوانين العرض والطلب مما ادى الى ان الاسعار قد تتحدد سلفا وربما تحرك الطلب او تخلفة، هذا اضافة لسوء توزيع الثروة والدخل وعجز قوى السوق عن القيام بوظيفتها في تحقيق استخدام افضل للمواد المتاحة.

ولضمان استخدام افضل للموارد الاقتصادية وتحقيق نمو متوازن لقطاعات الانتاج ولتحقيق نمو متوازن على مستوى الاقاليم لا بد من مشاركة فاعلة للدولة العراقية ومؤسساتها في صياغة وصناعة القرار الاقتصادي، ففي عالم اليوم توجد دولة رأسمالية ليس فيها قطاع عام يمارس دوره الايجابي في التدخل ويتمثل بوضع وتطبيق سياسات اقتصادية ترمي لايجاد اكفأ الطرق لضمان المصلحة الجماعية لراس المال، كما لا توجد دولة رأسمالية في العالم لا تأخذ بهذا القدر او ذاك من نظام التخطيط في محاولة ترشيد عمليات السوق والياته، خاصة ان اقتصاد الولايات المتحدة لا يبتعد عن التخطيط كما هو حال فرنسا وبريطانيا واليابان حيث انواع من الخطط تنفذها الدولة في ظل النمو الهائل في قوى الانتاج مما يطلق عليه احيانا تسمية البرمجة الرأسمالية او التخطيط المؤسسي.

وهكذا ينبغي ان تضع الدولة برامجها التخطيطية لعدد من الانشطة الاقتصادية من خلال التعاون المشترك بينها وبين المشروعات الخاصة لتأمين مجموعة من الاهداف ومن بينها :

١- برامج استثمارية تتولاها الدولة بنفسها مباشرة في صورة القطاع العام وباستخدام الموازين العامة التي تلعب دورا مباشرا في تخصيص الموارد.

٢- برامج تنسيق طويلة الاجل للاستثمارات الخاصة واقتراح اهداف لها ذات الاولويات على المستوى القومي على ان تتولى الدولة دعمها وتشجيعها.

٣- برامج للمعلومات مهمتها التنبؤ بالظروف المقبلة للسوق للحد من درجات عدم اليقين وتحسين متواصل لاليات السوق.

لذلك يمكن اعتبار هذه البرمجة الرأسمالية كمحاولة لترشيد عمل اليات السوق ، الهدف الاساس منها هو تحقيق افضل استخدام لعناصر الانتاج المختلفة وتلافي المخاطر التي قد يتعرض لها المنظمون من خلال قراراتهم الخاصة مع ضمان حصولهم على اقصى المنافع الممكنة بادنى التكاليف من وجهة نظر المشروع، كما انها تعتبر محاولة جزئية لعلاج ما تعجز عنه آليات نظام السوق، وبذلك يمكن اعتماد معادلة متوازنة بين الاقتصاد القومي من جهة واقتصاد السوق بما يعتمد حسن اداء السوق واولويات عمليات التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد العراقي بعيدا عن الصدمات الخارجية.

اما مجموعة الاهداف التي ينبغي ان تتوخاها الدولة ومؤسساتها من خلال تدخلها لضمان السيطرة الفاعلة والتحكم بتوجهات السوق والياتها فيمكن اجمالها بالنقاط التالية:

١- اعادة توزيع الدخول بين افراد المجتمع بشكل يضمن تقليل التفاوت ويمكن ان يتحقق ذلك في جزء منه عن طريق النظام الضريبي الذي يكفل عدم استمرار تركز الثروة في عدد محدد من افراد المجتمع.

٢- حماية قوة العمل والحد من استغلال اصحاب العمل وذلك من خلال تشريعات العمل بخصوص تحديد الاجور وساعات العمل وشروطه وتشكيل نقابات العمل اضافة للتشريعات الخاصة بضمان حقوق المرأة العاملة والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي.

٣- انتهاج سياسة هادفة الى رفع مستويات المعيشة للافراد من ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال خلق فرص العمل والتوسع في اعانات العجزة والخدمات الطبية المجانية.

٤- محاولة التحكم بجهاز الاسعار نتيجة المتغيرات الاتية:

أ- زيادة مفاجئة او نقص شديد في عرض سلعة معينة في ظروف خاصة.

ب- اعادة توزيع الموارد الاقتصادية على انتاج السلع والخدمات.

ج- حدوث اختلال هيكلي يمنع من تحقيق الاسعار التي تضمن التوازن بين العرض والطلب.

٥- اتباع سياسة اقتصادية تهدف الى حماية المستهلك من جميع مظاهر الاستغلال الاقتصادي ويمكنها ان تعتمد بهذا الخصوص مجموعة من الوسائل من بينها: مراقبة المنتجات، التوزيع بالبطاقات مكافحة الاحتكار، حماية صغار المنتجين ومحاربة جميع اشكال وصور الغش الصناعي والتجاري.

٦- محاولة علاج الاثار السيئة الناجمة عن التقلبات الاقتصادية من خلال السياسة الضريبية وادواتها في فترات الكساد الاقتصادي والرخاء وكذلك النفقات الحكومية.

٧- استخدام وسيلة التخطيط بهدف تجنب وقوع المشاكل الاقتصادية من خلال جمع الموارد والطاقات ليتسنى تحديد الاهداف وحصرها خلال مدة الخطة المرسومة.

الخبير الاقتصادي د.عبد الجبار الحلفي لـ(المدى) :

رفع الدعم عن أسعار الوقود سيرفع من معدلات التضخم الى مستويات كارثية

البصرة/ عبد الحسين الغراوي

اثار القرار الذي اصدره مجلس الوزراء برفع أسعار الوقود الى حدود غير متوقعة قلقاً متعاظماً في الاوساط الشعبية والاقتصادية، وحدثت تظاهرات في عدة محافظات ومصادمات تعبيراً عن رفض القرار لكونه سيلحق اضراراً بشرائح شعبية واسعة ولابد ان تكون لهذا القرار تداعيات خطيرة على الوضع الاقتصادي ومستويات المعيشة للفئات الفقيرة ومتوسطة الدخل من المواطنين، ولغرض القاء الضوء على هذه القضية التقت (المدى) الدكتور عبد الجبار عبود الحلفي رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة وكانت هذه المحاورة:

❖ما حقيقة اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي؟

-قبل سنتين تقريباً اتفقت الحكومة العراقية مع صندوق النقد الدولي على جدولة ديون العراق الخارجية من خلال نادي باريس وكما تعلم فان العراق مدين بمبلغ يتراوح بين ١٢٠ الى ١٤٠ مليار دولار وهذا المبلغ وان لم يكن كبيراً بالنسبة الى دولة نفطية رئيسة وعضو في الاوبك، الا انه يعد ثقيلاً على الاقتصاد العراقي وحسب قناعة الحكومة فأنه لابد من شطب هذه الديون ووقعت الحكومة اتفاقية سميت بـ (SBA)مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تضمنت الغاء نسبة (٨٠٪) من الديون وبصورة تدريجية وكالاتي: ٢٠٪ عند اعلان الاتفاق و ٣٠٪ بعد توقيع العراق على الاتفاقية ويباشر بتنفيذ بنود الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وبعد رفع الدعم عن اسعار السلع والخدمات الاساسية سيتم اطفاء٣٠٪ المتبقية من ديون العراق.

وكانت شروط الصندوق لتنفيذ الاتفاق هي:-

١-تعديل اسعار المشتقات النفطية بما فيها اسعار الغاز.

٢-تعديل قانون المصالح النفطية الذي يسمح للقطاع الخاص بدخول معترك الصناعة النفطية بأستثناء الانتاج.

٣-ان يقوم البنك المركزي العراقي بتدقيق حساباته السنوية على وفق معايير التدقيق الدولية ويراقب البنك وصندوق النقد الدوليين خطوات هذا الاتفاق.

❖هل تعتقد ان هناك منافع للاقتصاد العراقي في هذا الاتفاق؟

-على المدى المتوسط (٥-١٠ سنوات) ربما تكون هناك منفعة سيحصدها الاقتصاد العراقي من خلال إلغاء العبء الثقيل للديون وفوائدها التي تمثل اكثر من قيمة الناتج المحلي الاجمالي العراقي.

والمنفعة الاخرى هي تحفيز المستثمرين الاجانب لتحويل استثماراتهم نحو العراق كدولة غير مدينة تتمتع بموارد متنوعة مع وجود قانون استثمار اجنبي يتيح لهم منافع وحوافز عديدة ومن خلال هذه الاستثمارات يمكن حصول الاقتصاد على التكنولوجيا الحديثة ودخول الاسواق العالمية عبر الاستثمارات المشتركة لكن كل ذلك يتطلب حكومة مهنية تعرف متى تصدر القرارات الاقتصادية وماهي المنافع لكل القرارات وتكاليفها على المستويين الاقتصادي والشعبي.

❖إذن ماالاضرار التي يسببها قرار رفع الدعم عن الوقود؟

-هناك اضرار على المدى القصير والاتي وهي:

١-حدوث اضطرابات اجتماعية (تظاهرات مصادمات تخريب لمحطات بيع الوقود، او حتى انابيب نقل النفط).

٢-زيادة فجوة الثقة بين الشعب والحكومة.

٣-اتاحة الفرص للمناهضين لبناء العراق الجديد بان يمرروا مشاريعهم سواء الارهابية منها او السياسية.

٤-ارتفاع مفاجئ في اسعار السلع والخدمات الاخرى بشكل غير معقول.

أما على المدى المتوسط فأن هناك أضراراً يمكن اجمالها بالاتي:

١-ارتفاع معدلات التضخم الى مستويات قياسية:- والمعروف عن التضخم في معظم البلدان النامية انه اذا ما ارتفع عن معدلاته الطبيعية فانه لن يعود الى معدلاته التي انطلق منها.

٢-تورط العراق بقروض من البنك الدولي اي الوقوع في (فخ القروض) وهو ماحدث لمصر ودول امريكا اللاتينية في الثمانينيات خاصة مما يثقل ميزان المدفوعات العراقي ويضع الاقتصاد العراقي مرة اخرى تحت خيمة صندوق النقد والبنك الدوليين ويفقد الحكومة استقلالية قرارها الاقتصادي.

ولقد كتبنا اكثر من مرة وعلى صفحات (المدى الاقتصادي) ان الركون الى وصايا صندوق النفد والبنك الدوليين في هذه المرحلة سيضع العراق في (فخ القروض) وسيكتسح التضخم المفرط كل مفاصل الحياة ويزداد الفقراء فقراً خاصة ان هناك (٦٠٪) من العراقيين يعيشون تحت مستوى خط الفقر حسب احصاءات وزارة التخطيط الاخيرة.

❖إذن انت تعتقد ان القرار كان مستعجلاً او صدر في غير اوانه؟

-اجل لقد قلت في اجابتي على هذه الاسئلة ان مبلغ (١٢٠) مليار دولار كديون على العراق بوصفه بلداً نفطياً يمتلك اكثر من (١١٪) من احتياطي العالم ليس مبلغاً مخيفاً وبأمكان العراق تسديده على مراحل خاصة مع انتعاش اسعار النفط التي من المتوقع ان تبقى على معدلاتها القياسية ان لم تزدد لكن الحكومة تسرعت في عقد الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي منذ سنتين تقريباً على امل ان تتخلص من العجز في الميزانية العامة للدولة لكنها نسيت انها ستورط الاقتصاد العراقي في اتون التضخم المفرط وهو ماحدث للارجنتين وبوليفيا والبيرو ومصر وغيرها.

وكان بامكانها ان تنفذ القرار على مراحل اي رفع اسعار البنزين مثلاً من (٥٠) ديناراً الى (٧٥) ديناراً للاشهر الستة الاولى من العام ٢٠٠٦ ثم الى ١٠٠ دينار للاشهر الستة المتبقية لكنها ضربت عرض الحائط استجابة الشعب للانتخابات ولقد قلت ان القرار قد اتخذ منذ سنتين تقريباً لكنه اجل حتى تستكمل الحكومة وصندوق النقد الدولي اجراءات روح الاتفاق ومضامينه.

❖ماذا تقول أخيراً عن تداعيات القرار؟

-انني احذر الحكومة من مسألة التضخم المفرط التي حاول البنك المركزي العراقي تثبيته عند معدلات مقبولة (١ دولار=١٤٧٠ دينار) فهذا المستوى من التضخم سوف يعصف بجهود البنك المركزي. كما يزيد من تكاليف الانتاج في القطاع الخاص مما يتيح للسلع الاجنبية دخول الاسواق العراقية بسهولة وهذا يعني تدمير الصناعة الوطنية التي تضررت أساساً منذ سقوط النظام وحتى الان بفعل (اغراق) السوق العراقية بالسلع الاجنبية كما سيزيد من حالات الفساد الاداري في القطاع العام خاصة عن طريق لجان المشتريات والصيانة في المؤسسات الكبيرة. ويزيد من فجوة الدخول بين المواطنين ويرهق العوائل الفقيرة كما ان التضخم المفرط والمفاجئ سيلتهم كامل دخول الموظفين التي انتعشت بعد سقوط الدكتاتورية مما يضطر الحكومة لزيادة الرواتب تحت ضغوط المواطنين، وتجد الحكومة نفسها تدور في حلقة مفرغة.بصورة موجزة لقد كان قراراً غير اقتصادي بل هو صفقة تم تحريرها مع وجود جمعية وطنية ضعيفة في معظم اعضائها والتي خلت من اقتصاديين معروفين.

واعتقد ان من الافضل العودة الى الارتفاع التدريجي في الاسعار كما اشرت في حديثي معكم من خلال احد الاسئلة اذا كان لابد من تنفيذ الاتفاق مع البنك والصندوق الدوليين.

في الهم الاقتصادي

التضخم النقدي يستأنف مسيرته...

حسام الساموك

يظل الواقع المعيشي المتردي، هاجس المواطن الاول في ضوء كل المستجدات التي كانت ومازالت تستهدفه وتهدد امنه وتطارد احلامه –ان لم نقل تطردها– وكأن اجهزة الدولة بمرافقها العديدة باتت تعد المواطنين وبشتى مشاربهم ملهم افكارها في ارساء اية صيغة لتصعيد معاناتهم والاستحواذ على مواردهم وتعطيل تطلعاتهم.

ومهما حاولنا ان نتجنب الخوض في آثار الزيادة القسرية في اسعار المشتقات النفطية كبرهان متأخر وعملي على هذا النهج، تفرض تداعيات القرار اثارها (المبكرة جدا) على حركة السوق وكل مفردات حياتنا المعيشية فضلا عن كل مظاهر علاقاتنا الاجتماعية وتفاصيل التداولات اليومية المتنوعة.

نعم، فلم تمض على تنفيذ القرار الا ايام قلائل لتقفز الحدود الدنيا لخطوط النقل في المسافات القصيرة من مئة وخمسين الى مئتين وخمسين دينارا. فيما يتردد ان (استكان الشاي) قفز سعره في بعض المقاهي من مئة ومئة وخمسين دينارا الى مئتين وخمسين ، واذا ما انتقلنا الى اخبار تداولات الفواكه والخضروات سرعان ما تطالعنا ارتفاعات بنسب اكبر، بل تنذر بالمزيد، فالتفاح يقترب من حدود الالف وخمسمئة دينار، فيما بلغ سعر كيلو الفاصوليا الخضراء الذي توقف عند الالف دينار وفقا لحدودها الموسمية زاد ليعبر الالفي دينار.

هذه الارقام البيانية لابد ان تذكر الجهات التي قادت لعبة رفع الاسعار بما سبق ان حذرنا منه

هذه الارقام البيانية لابد ان تذكر الجهات التي قادت لعبة رفع الاسعار بما سبق ان حذرنا منه، فضلا عما اكد ذلك المتخصصون والمعنيون بالشأن الاقتصادي حيث تنبأ المشاركون في الحلقة الدراسية التي سبق ان نظمتها مؤسسة المدى قبل اشهر قلائل بان سعر رغيف الخبز اذا ما ركب (هؤلاء السادة) رؤوسهم سيبلغ الالف دينار. وبمناسبة الحديث عن رغيف الخبز بودنا ان نعلم السادة (صناع القرار) ما طرأ من تطور ملفت للنظر في عالم (الخبز) فيبدو ان اصحاب المخابز فطنوا الى أن لعبة رفع السعر قد لا تكون مجدية، وقد تنفر قطاعا من زبائنهم لذلك لجأوا الى ما هو اقل اثرا عندما قاموا بتصغير الرغيف الى ما يقرب من النصف مع القناعة التامة بان دعاة فرض القرار اقرب الناس الى تفكير الراحلة ماري انطوانيت لدى اقتراحها لجوء المطالبين بالخبز الى محال صنع (الكيك) اذا ما صدقت الرواية.

وحين ننتقل من (هم البطون) الى مرافق اخرى لا نفاجأ عندما يعزو اصحاب الدكاكين شحة علب الشخاط الى الازمة ذاتها، عندما اصبح سعر الدرزينة ٣٥٠ دينارا بدلا من مئتي دينار.

ولدى توجهنا الى سوق المواد الانشائية يسارع المتداولون بها الى التندر بما وصل اليه سعر (دبل) الطابوق الذي ارتفع من ٤٥٠ الف دينار الى ٦٠٠ الف.

لقد اعلمتنا وزارة التخطيط في متابعتها لنسبة التضخم بالاسعار لشهر تشرين الثاني الماضي مقارنة مع تشرين الاول انها وصلت الى ٣٢ بالمئة وهو رقم خطير لدى المعنيين بالشأن الاقتصادي، وهذا ما يجعلنا نشكك في جرأة المتابعين لحركة الاقتصاد في وزارة التخطيط على اعلان نسبة التضخم النقدي لشهرنا الراهن!